

بيان صحفي  
أول سبتمبر ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الاثنين الموافق أول سبتمبر ٢٠١٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩.٢٥% و ١٠.٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩.٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩.٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٣,٥١% خلال شهر يولييه ٢٠١٤ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٨٤% خلال شهر يونيه، وقفز المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١١,٠٤% في يولييه من ٨,٢٠% في يونيه. وقد قامت الحكومة في أول يولييه بتعديل أسعار بعض السلع والخدمات المحددة إدارياً في إطار برنامج توحيد المالية العامة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥، وقد فسر الأثر المباشر لارتفاع أسعار هذه السلع الجزء الأكبر من التغير الشهري، علاوة على الأثر غير المباشر والذي تمثل في ارتفاع أسعار النقل البري بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخضروات والفاكهة الطازجة و سلع غذائية أخرى والتي تزامنت مع موسم شهر رمضان. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري معدلاً شهرياً قدره ١,٧٩% في يولييه ٢٠١٤ مقابل معدل قدره ٠,٦٨% في يونيه. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٩,٥٧% في يولييه من ٨,٧٦% في يونيه، وقد حيد جزءاً من ذلك الارتفاع تأثير فترة الأساس من العام الماضي.

في حين أن الأثر المباشر لتعديل أسعار السلع المحددة إدارياً قد أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في شهر يولييه إلا أن احتمال ارتفاع الأثر غير المباشر والأثر الثانوي عن المتوقع قد يزيد من المخاطر المحيطة بالتضخم. من ناحية أخرى، إن انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع في ضوء التطورات العالمية الحالية سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعوديه للتضخم.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ٢,٥% مقابل ١,٠٤% و ١,٤٤% خلال الربع الأول والربع الثاني على الترتيب. وقد بلغ معدل النمو السنوي ١,٦٥% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,٣١% خلال ذات الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وترجع الزيادة الطفيفة في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ على خلفية معدلات النمو في القطاعين الرئيسيين وهما الصناعة والتشييد والبناء، على الرغم من الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتترول. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة على الرغم من التحسن في معدل النمو السنوي والذي سجل ٢,٥% في الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وذلك بعد الانكماش الذي شهده خلال الستة أرباع سنوية السابقة.

وبنظرة مستقبلية فعلى الرغم من حجم الاستثمار فى المشروعات المحلية الكبرى مثل مشروع تنمية قناة السويس والذى من المتوقع أن يساهم فى زيادة النمو الاقصادى ، فإن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزوليه المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمى والتي مازالت مستمرة فى ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو فى الاقتصاديات الناشئة.

وبناءً على ما سبق ، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزى تعد مناسبة فى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى أثر قرار رفع أسعار العائد لدى البنك المركزى الذي تم اتخاذه فى اجتماع اللجنة السابقة للسيطرة على توقعات التضخم وللحد من الارتفاع العام للأسعار.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)